

في طريق التحول إلى مركز تجاري و مالي

«الشال» : لا معنى للمشروعات ما لم تربط بما يخدم تعزيز الموقع التنافسي للكويت

■ لا أهمية للتباهي

بالإنجازات ما

لم تربط بعدد

فرص العمل التي

تخلقها للشباب

الكويتي

في ديسمبر 2013، وارتفع بند القروض والسلف للعملاء بنسبة 6.6%، أي ما قيمته 221.9 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 3.583 مليار دينار كويتي (67.2% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.361 مليار دينار كويتي (66.4% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2013. وارتفع بند نقد والتفد المعادل نحو 73.9 مليون دينار كويتي، وبنسبة 13.9%، وصولا إلى نحو 607.4 مليون دينار كويتي، (11.4% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع 533.4 مليون دينار كويتي (10.5% من إجمالي الموجودات) وذلك نتيجة ارتفاع ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتسحق خلال ثلاثين يوما بنحو 26.9% (والتي مثلت نحو 40.2% من إجمالي النقد والتفد المعادل في عام 2014).

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 237.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5.2% لتصل إلى نحو 4.820 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2013، حين بلغت نحو 4.582 مليار دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند ودائع العملاء بنحو 335.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.1%، وصولا إلى نحو 3.662 مليار دينار كويتي، (76% من إجمالي اللطويات) مقارنة مع 3.326 مليار دينار كويتي (72.6% من إجمالي اللطويات) بينما انخفض بند ودائع من المؤسسات المالية نحو 81.1 مليون دينار كويتي، (10.7%، وصولا إلى 678.7 مليون دينار كويتي (14.1% من إجمالي اللطويات) مقارنة مع 759.8 مليون دينار كويتي (16.6% من إجمالي اللطويات).

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت ارتفاعا، مقارنة مع نهاية عام 2013، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 12.5%، قياسا بنحو 11.9%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى 7.1%، بعد أن كان عند 6.9%، وارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، لارتقاعا طفيفا، ليصل إلى نحو 0.7%، قياسا بنحو 0.6%، وأعلن البنك عن نيته التوسيع بتوزيعات 5% أسهم مضمرة، وهي التوزيعات للحة في العام السابق، نفسها، وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS)، إذ بلغت نحو 13 فلس، مقارنة مع 11 فلس وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 22.3 مرة مقارنة بنحو 34.1 مرة، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.6 مرة، مقارنة بنحو 2.1 مرة، في نهاية عام 2013.

لأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختطلا، حيث انخفضت مؤشرات قيمة الأسهم المتداولة وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر أهمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 451.3 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 3.4 نقطة ونسبته 0.8% عن اإقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 7.3 نقطة، أي ما يعادل 1.6% عن إقفال نهاية عام 2014.

البيان	٢٠١٤/١١/٣٠ (الف دينار كويتي)	٢٠١٣/١١/٣٠ (الف دينار كويتي)	التغير النسبة %
إجمالي الأصول	9,330,878	9,064,759	3.0%
مجموع المتطلبات	4,819,517	4,591,025	5.2%
طرق تنفيذ	911,991	884,191	3.0%
مجموع الإيرادات التشغيلية	162,763	166,959	-2.5%
مجموع المصروفات التشغيلية	55,990	57,417	-2.5%
الخصومات	69,817	75,651	-8.0%
التغير في	1,307	1,650	-0.3%
صافي الربح	34,460	32,160	7.2%
التوزيعات			
تعدت على معدل الأصول	0.7%	0.8%	-0.1%
تعدت على معدل طرق تنفيذ	7.1%	6.8%	0.3%
تعدت على معدل رأس المال	12.5%	11.9%	0.6%
ربحية السهم (تدقيق)	13	11	18.2%
أقل سعر لسهم (تدقيق)	280	175	58.9%
مطابق لـ (تدقيق) ربحية السهم (P/E)	22.3	44.1	-49.3%
مطابق لـ (تدقيق) على القيمة الدفترية (P/B)	1.6	2.1	-23.8%

تقليص النفقات العامة في مشروع الموازنة القادم بلغ 4.1 مليار دينار بنحو 17.7% مع التدفقات المحتملة للمواطنين إلى سوق العمل ومتطلبات الإسكان فمستوى التخفيض غير قابل للاستدامة



■ خفض النفقات

اتجاه سليم ولكنه

خطوة على طريق

مازال طويلاً

والأهم سلامة

توزيعها

قال تقرير الشال إن الاتجاه إلى خفض النفقات اتجاها سليم، ولكنه خطوة على طريق لزال طويلا، فالأصل هو ألا ضمان مبدأ الاستدامة لحجم النفقات العامة، والأهم سلامة توزيعها بما يخدم أهداف تنمية تضمن تلك الاستدامة على المدى الطويل. فلا معنى للتباهي بقيمة المشروعات المقرر إنجازه ما لم تربط مثلا بعدد فرص العمل المولادة التي تخلقها، ولا معنى لها ما لم تربط بما يخدم تعزيز الموقع التنافسي للكويت في طريق التحول إلى مركز تجاري ومركز مالي.

في جانب خفض النفقات العامة، كان خفض في مشروع الموازنة القادم بنحو 4.1 مليار دينار كويتي عن مستوى تقديرات الموازنة الحالية، أي خفض بنحو 17.7%، أمر طيب. ولكن نحو 3.2 مليار دينار كويتي من ذلك الخفض، جاء من بند الدعم وباب الرواتب، كان نصيب الدعم من الخفض نحو 2 مليار دينار كويتي من أصل 5.8 مليار دينار كويتي أي خفض بنسبة 35%، وكان نصيب الرواتب والأجور من الخفض نحو 1.2 مليار دينار كويتي أو نحو 11%، وذلك بطرح تساؤل مشروع، حول كيفية خفض أبواب وبنود غير مرتبة بهذا المستوى الكبير دون أثر، والتفسير المنطقي هو إما أن تلك الأيواب والبنود مسبوقة بطريقة غير دقيقة ومبالغ جدا فيها، أو أنها تحوي نفقات لا تمت لها بصلة، وفي الحالتين، بقدر ما يوفر خفضها من راحة، بقدر ما يثير من قلق حول كل أبواب وبنود الموازنة، ويعتقد أن من حقنا سماع تفسير مقنع للتساؤل من السلطات المالية.

على جانب تخصيص النفقات، يظل حجم النفقات عند مستوى 19.1 مليار دينار كويتي مرتفع جدا، وفي حدود التدفقات المحتملة للمواطنين إلى سوق العمل ومتطلبات الإسكان الأتقي وبقيله التعليم والخدمات الصحية، يظل مستوى غير قابل للاستدامة، حتى مع تحقق سيناريو محدود سعر 70 دولار أمريكي لبرميل النفط. وهناك وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة تزيد من ضغط النفقات العامة، وسيكون أمر طيب لو اتبعناها، ولكن لضغط النفقات حد معلوم يساهم في شراء بعض الوقت، أي خلوة على الطريق، بينما التحدي الحقيقي هو خلق نشاطات اقتصادية قادرة على خلق فرص عمل حقيقية، وقابلة لاحقا لتصبح وعاء ضريبي يضمن استدامة تدفق الإيرادات.

وفي 2015/04/01 يوم نفاذ الموازنة الجديدة، سوف يكون اليوم الذي يبدأ فيه نفاذ خطة التنمية الخمسية، والسياسة المالية، نفقات وإيرادات عامة، إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف الخطة، وحتى اللحظة، لا نرى الرباط بينهما. المؤشرات الأولى، تنذر بألسف بأن مصير الخطة القادمة، هو مصير سابقاتها، ولازات وسيلة القياس للنجاح والفشل في تنفيذها، هي حجم الالتزام التعاقدي التقدي للمشاريع المزمعة، دون ربط نوعي وكثي مع مساحة الفجوات أو الاختلالات الهيكلية التي يتم ردمها، وأهمها اختلال سوق العمل واختلال هيكل تمويل المالية العامة، وبدون ربط بالأهداف الإيجابية، أو ما تحققة المشروعات في تعزيز تنافسية الكويت كمرکز مالي وتجاري، بما يعنيه ذلك من ربط سياسة التعليم وتوظيف السياسة الخارجية لخدمتها، وحتى توصيف للبنى التحتية الخاصة لتهدف.

المؤكد أن التغير الذي طرأ على

نحو 12.6%، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.796 مليار دينار كويتي، من الإيرادات غير التشغيلية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 199.575 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.263 مليار دينار كويتي، أي إن التحقق سيكون أعلى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 1.132 مليار دينار كويتي، عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 23.212 مليار دينار كويتي، وصرف، فعليا -طفا- للشئرة، حتى 2014/12/31، نحو 10.574 مليار دينار كويتي، بعدد شهري للمصروفات بلغ نحو 1.175 مليار دينار كويتي، لكننا ننصح بعدم الاعتماد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، وسوف يرتفع مستوى الإنفاق كثيرا عند إجراء التسويات في الشهر الأخير من السنة المالية، ورغم أن لم في الحساب الختامي، ورغم أن الشئرة تذهب إلى خلاصة، مؤداهما أن فائض الموازنة، في نهاية الشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 10.627 مليار دينار كويتي، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتبارده، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، سيكون أقل من الرقم المنشور، مع صدور الحساب الختامي، والواقع أن السبلة المالية الحالية ستشهد اختلافا جوهريا وساليا في ربع السنة الأخير، وكان معدل سعر برميل النفط الكويتي في شهر يناير 2015 نحو 42.3 دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يرتفع قليلا خلال شهري فبراير ومارس، ولكنه سيبقي هابطا جدا مقارنة بمعدل سعر النصف الأول من السنة المالية الحالية.

إحصاءات مالية وتقدية – ديسمبر 2014

يذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية التقدية الشهرية، لشهر ديسمبر 2014،

تغيرات على طرأت على أداء مؤشرات تداول خلال الأسبوع الفائت			
البيان	الأسبوع السابق 2015 02 12	الأسبوع الخامس 2015 02 05	التغير
عائد أيام التداول	\$	\$	
مؤشر شال (أهم ٢٠ شركة)	481.3	447.9	0.8%
مؤشر السوق (أصغر)	6,695.9	6,700.1	-0.1%
قيمة الإسهام المتداولة (د.ك.)	116,948,605	165,041,026	
معدل السيولة (د.ك.)	23,369,721	33,008,205	29.2%
كمية الإسهام المتداولة (إسهام)	1,143,196,139	1,350,297,628	
معدل السيولة (إسهام)	228,639,228	270,059,526	-15.3%
عدد الصفقات	27,021	33,398	
معدل السيولة بعد الصفقات	5,404	6,680	-19.1%

والمنشورة على موقعه الإلكتروني على الإنترنت، أن رصيد إجمالي ديوات الدين العام، قد ارتفع بما قيمته 60 مليون دينار كويتي، ليصبح 1.587 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2014، بعدما كان 1.527 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2013. وبذلك كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.263 مليار دينار كويتي، أي إن التحقق سيكون أعلى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 1.132 مليار دينار كويتي، عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 23.212 مليار دينار كويتي، وصرف، فعليا -طفا- للشئرة، حتى 2014/12/31، نحو 10.574 مليار دينار كويتي، بعدد شهري للمصروفات بلغ نحو 1.175 مليار دينار كويتي، لكننا ننصح بعدم الاعتماد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، وسوف يرتفع مستوى الإنفاق كثيرا عند إجراء التسويات في الشهر الأخير من السنة المالية، ورغم أن لم في الحساب الختامي، ورغم أن الشئرة تذهب إلى خلاصة، مؤداهما أن فائض الموازنة، في نهاية الشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 10.627 مليار دينار كويتي، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتبارده، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، سيكون أقل من الرقم المنشور، مع صدور الحساب الختامي، والواقع أن السبلة المالية الحالية ستشهد اختلافا جوهريا وساليا في ربع السنة الأخير، وكان معدل سعر برميل النفط الكويتي في شهر يناير 2015 نحو 42.3 دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يرتفع قليلا خلال شهري فبراير ومارس، ولكنه سيبقي هابطا جدا مقارنة بمعدل سعر النصف الأول من السنة المالية الحالية.

وتذكر نشرته بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2013، قد بلغ نحو 30.751 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.4% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.790 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت نحو 6.2%، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2013، وكانت معدلات نمو التسهيلات الائتمانية في الأعوام 2005 و2006 و2007 و2008 و2009 و2010 و2011 و2012 و2013، قد بلغت نحو 19.9%، 19.9%، 17.5%، 17.5%، 19.5%، 17.5%، 16.1%، 14.4%، 1.6%، 5% و8.1% على التوالي، وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 12.462 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 40.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 11.282 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2013، وبنسبة نمو بلغت نحو 10.5%، وهو أمر يحتاج إلى مراقبة وتدقيق، وبلغت قيمة القروض للقسطة ضمنها نحو

8.112 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 65.1% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وضعتها لشراء الأسهم نحو 2.827 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 22.7% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.199 مليار دينار كويتي، وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.889 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 25.7% من الإجمالي، (نحو 1.917 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2013)، ولقطاع التجارة نحو 2.838 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 9.2%، (نحو 2.744 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2013)، ولقطاع التصناعة نحو 1.743 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.7%، (نحو 1.774 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2013)، عندئذ بلغ نحو 282.393 مليا كويتي، لكل دولار أمريكي.

نتائج بنك الخليج 2014

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا، بعد خصم –الضرائب–، بلغت نحو 35.5 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 3.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 10.3%، مقارنة بنحو 32.2 مليون دينار كويتي، لعام 2013. وحقق البنك أرباح تشغيلية قبل خصم المخصصات، بنحو 106.8 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 2.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 109.4 مليون دينار كويتي.

وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك قدارت 162.8 مليون دينار كويتي، بانخفاض قارب نحو 4.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 2.5%، عما كانت عليه في العام الماضي، عندما بلغت نحو

